



قيم التنوع البيولوجي من خلال استخدام الأراضي الرعوية بدرعه الأوسط جنوب المغرب

عزيز لبيهي

المدرسة العليا للتربية والتكوين، جامعة ابن طفيل القنيطرة، المغرب

البريد الإلكتروني: Aziz.labihi@uit.ac.ma

الملخص

نطرح في هذه المداخلة، مسألة القيم المتعدد للتنوع البيولوجي من خلال استخدام الأراضي الرعوية بالمجالات التي تمتد على خط الاستقرار الأحيائي على هامش الصحراء الكبرى جنوب جبال الأطلس الكبير الأوسط بالمغرب. هذه المسألة تضعنا أمام إشكالية بيئية لها علاقة مباشرة بالتنمية المستدامة، فهذه المجالات تتميز بتوازنات بيئية هشة وتتيح مؤهلات طبيعية تنعكس على التنوع الإحيائي، الذي عمل الإنسان على تنظيم استغلاله بشكل يطبعه الاختلاف والتنوع. من هنا نتساءل عن كيف تنعكس المؤهلات الطبيعية وعوامل الهشاشة البيئية على التنوع الإحيائي وقيمته المتعددة بالمجالات الرعوية، وما الحاجة إلى تأهيل النظم الأيكولوجية والنظم التقليدية ذات الأسس الرعوية وضمان توازناتها البيئية؟ لننتهي عند سؤال إشكالي أساسي، هل يمكن للمقاربة البيئية أن تشكل منهجية ملائمة وأن تقدم أفكارا حول دينامية التنمية المستدامة بالمجالات الرعوية من خلال إبراز القيم المتعددة للتنوع البيولوجي عبر أشكال استخدام هذه الأراضي بدرعه الأوسط جنوب السفح الجنوبي للأطلس الكبير الأوسط بالمغرب؟

ننطلق في معالجة هذه الإشكالية، من فرضية أن التوازنات البيئية بدرعه الأوسط، تعاني من هشاشة كامنة بين الإنسان والموارد، يأخذ تطورها الحالي نحو التدهور البيئي المتزايد وهو ما يؤثر بشكل سلبي على التنوع الإحيائي وقيمته المتعددة، وهذا الوضع ينعكس على التنمية المستدامة بالمنطقة. ولتوضيح هذه المسألة ومعالجتها، اعتمدت الدراسة على المقاربة البيئية وعلى منهجية تأليفية في التحليل، تتبنى رؤية مندمجة للمجال بكل مكوناته، غايتها تأهيل الطبيعة والإنسان لتنمية قيم التنوع البيولوجي في اتجاه ما يصطلح عليه بالتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المغرب، التنمية المستدامة، قيم التنوع البيولوجي، تنمية الأراضي الرعوية، حوض درعة، التهيئة الرعوية.



Values of Biodiversity through the use of Pastoral Land in the Central Draa, Southern Morocco

AZIZ Labihi

Higher School of Education and Training, Kenitra, Ibn Tofail University, Morocco

Email: Aziz.labihi@uit.ac.ma

ABSTRACT

In this intervention, we raise the issue of the multiple values of biodiversity through the use of pastoral land in areas that straddle the line of biological stability on the margins of the Sahara Desert south of Morocco's central Great Atlas Mountains. This issue puts us in the face of an environmental problem that has a direct bearing on sustainable development. These areas are characterized by fragile environmental balances and offer natural qualifications that are reflected in biodiversity, whose exploitation is regulated by difference and diversity. We therefore wonder how natural qualifications and environmental vulnerability factors reflect on biodiversity and its multiple values in pastoral areas, and what is the need to rehabilitate traditional pastoral ecosystems and systems and to ensure their environmental balances? to end with a fundamental problematic question, can the environmental approach constitute an appropriate methodology and provide ideas on the dynamism of sustainable development in pastoral areas by highlighting the multiple values of biodiversity across the forms of land use in middle Draa in the south of the Central Great Atlas in Morocco?

In addressing this problem, from the premise that environmental balances in the middle Draa suffer from inherent vulnerability between human beings and resources, its current evolution takes on increasing environmental degradation, which adversely affects biodiversity and its multiple values. This situation is reflected in the region's sustainable development. To illustrate and address this issue, the study relied on an environmental approach and a synthesis methodology in the analysis, embracing an integrated vision of the whole area, with a view to rehabilitating nature and humanity to develop biodiversity values in the direction of what is termed sustainable development.

Keywords: Morocco, Sustainable Development, Biodiversity Values, Pastoral Land Development, Dara 'a Basin, Pastoral Development.



مقدمة:

إن الصلات العريقة الموجودة بين الطبيعة والأنشطة الإنتاجية المتمثلة في الرعي والزراعة بمنطقة درعة الأوسط بالجنوب الشرقي للمغرب، قد ساهمت في تدفق مجموعة من القيم إلى المجتمعات البشرية المحلية. فالتشكل الطبيعي للمادي والحيواني والاستقرار البشري القديم، قد جعل هذه المنطقة تحتزن موروثاً طبيعياً واجتماعياً وثقافياً متنوعاً، ساهم في تشكل العديد من القيم المرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية والخدمات التي توفرها النظم الأيكولوجية، تنقلها الأهالي عبر الأجيال المتوالية منذ مئات السنين، هي في الآن تعد مدخل أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة بهذه المناطق.

إن المؤهلات الطبيعية بمنطقة درعة الأوسط، تنعكس على التنوع الحيواني الذي يغني المنطقة بالعديد من الأصناف النباتية والحيوانية، إذ تضم المنطقة العديد من المواقع الأساسية للتنوع الحيواني والبيولوجي، بعضها مصنفة باعتبارها مناطق رطبة أو محميات طبيعية للمحيط الحيوي. وبفضل التعامل الإيجابي للأهالي منذ مئات السنين، مع مختلف مكونات الوسط البيئي لدعة الأوسط الفزيائية والحيوانية، إدراكهم بشأن التوازنات البيئية الهشة التي تطبع هذا المجال، فإن ذلك ساهم في خلق تنظيم مجالي دقيق قائم على استغلال الموارد المائية بالواحاحات وقائم على استغلال الموارد النباتية بالمجالات الرعوية. هذا التنظيم الذي يطبعه الاختلاف والتنوع من حيث أنظمة الإنتاج ومن حيث الاختيارات الرمزية والمعمارية (التقاليد والدراسات)، ومن حيث المبادئ التي تحدد التوجهات المرتبطة بتدبير واستغلال الموارد الطبيعية التي يوفرها المجال، كانت له انعكاسات وتبعات مرتبطة بسبل الانتفاع وأساليب الاستعمال وقيمة القيم المرتبطة بتلك السبل والأساليب.

لقد أبدع الإنسان بدرعة الأوسط تنظيم توافقي للتدجين بالتنقل يتمثل في الترحال الرعوي، هذا النظام يعد من أقدم أنماط العيش (FAO 2001)¹، والممارسة المرتبطة به تدخل ضمن قائمة التراث المختلط (The mixed heritage)، بشقيه الثقافي والبيئي، حسب التصنيف الذي وضعته منظمة اليونسكو للتراث الرعوي².

إن هذا النظام الذي يشكل استجابة موضوعية للتناقضات المادية لمجال درعة، مثل تكيفاً تقنياً إيجابياً، نهجه الأهالي لتجاوز مشكلتين أساسيتين؛ الأولى تتمثل في الاختلافات الجالية للتساقيات، أما الثانية فهي تتمثل في استغلال الأراضي الواسعة التي تهيمن عليها السهوب القائمة على نباتات وإحراج ذات قيمة علفية عالية.

من هذا المنطلق يعتبر نظام الترحال الرعوي، نظام إيجابي وفعال، لأنه يمكن من استغلال الأراضي الغير الزراعية، التي تمثل أزيد من 90% من مساحة مجال درعة الأوسط، وفي نفس الوقت فهو نظام يحافظ على التنوع البيولوجي وعلى التوازنات الأيكولوجية الهشة التي تطبع الأراضي الرعوية بهذه المجالات (عزيز لبيهي 2019ص27). بهذا فقد استطاع لقد الإنسان بمنطقة الدراسة بناء حضارة النجعة والترحال على غرار الحضارة الهيدروغرافيا، تتميز بشبكة من القيم تمثلها منظومة الاختيارات الرمزية والمعمارية، والمبادئ التي كانت تحدد التوجهات الكبرى للفعل الاجتماعي والاقتصادي عند الوحدات البشرية التي كانت تتبنى هذا النظام بالمنطقة³.

وبحكم تزايد أثر الجفاف والتغيرات المناخية الموازية مع تنامي حدة التأثيرات المرتبطة بالتحويلات الحديثة التي تشهدها منطقة درعة الأوسط منذ عقود، فقد تطورت النزعة نحو الاستقرار لدى الوحدات البشرية الرعوية، وحدت انكسار في بنية نظام الترحال الرعوي. وقد ترتب عن هذه التطورات حدوث تحولات قيمة ثقافية واجتماعية وقانونية واقتصادية مرتبطة بالنشاط الفلاحي- الرعوي. ونظراً للارتباط المباشر للنشاط الفلاحي الرعوي بالموارد المائية والنباتية، فإن مختلف تلك التطورات قد زادت من حساسية الأراضي الرعوية إزاء

¹ تعرف منظمة الفاو العملية الرعوية العتيقة بأنها ظاهرة عالمية تمارس على امتداد السهوب الآسيوية وصولاً إلى أقاليم الأندلس في أمريكا وفي المناطق الجبلية غرب أوروبا، كما هو الحال بموقع البيرينيه - الجبل الضائع (Pyrénées- Mont perdu) بين إسبانيا وفرنسا، الذي مازال شاهداً على أنماط العيش الأوربية القديمة، وتنتشر هذه الظاهرة بشكل كبير في المناطق الواقعة جنوب الصحراء والسفانا بإفريقية (FAO 2001).

² <http://whc.unesco.org/en/list/773>

³ باعتبار القيم هي منظومة تشكلها الاختيارات الرمزية والمعمارية، والمبادئ التي تحدد التوجهات الكبرى للفعل الاجتماعي وتشرع القواعد الاجتماعية، انظر فيما يخص هذا الجانب (C.F-GILLES Ferréol et autres) (1995.P275)



التصحر وفقدان التنوع الاحيائي. وهذا التطور التراجعي، ادي الى اضعاف الامكانيات الاحيائية لهذه الأراضي وتعطيل توازنها الايكولوجية والسوسيو-اقتصادية (عزيز لبيهي 2015).

إن تشخيصا دقيقا لهذا الواقع المجالي البيئي القيمي بكل مكوناته، ليستدعي مقارنة جديد، للحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية الأراضي الرعوية وإدراك أهميتها السوسيو-اقتصادية والبيئية في ضوء التحولات الحالية والمستقبلية. ولعل ما نقترحه في هذا السياق، هدفه تحقيق استدامة الموارد الطبيعية والتوازنات الايكولوجية والإنتاجية الرعوية للأراضي بدرعة الأوسط.

1- الإطار النظري والمنهجي 1-1- الإشكالية

يعالج البحث مسألة القيم المتعدد للتنوع البيولوجي من خلال استخدام الأراضي الرعوية بمجال درعة الأوسط، من منطلق ان هذا المجال يمتد على خط الاستقرار الاحيائي على هامش الصحراء الكبرى جنوب جبال الأطلس الكبير الأوسط بالمغرب، يتميز بتوازنات بيئية هشّة، ويتيح مؤهلات طبيعية مهمة ومتنوعة. هذا التقابل الذي خلق وضعية بيئية استثنائية تنعكس بشكل مباشر على التنوع البيولوجي، قد جعل الانسان بمجال درعة، ينظم استغلاله للتنوع الاحيائي من خلال استخدام الأراضي الرعوية بنوع من الابداع وبشكل يطبع الاختلاف والتنوع.

هذه العلاقة التكافلية التي خلقت منذ القديم واستمرت لمئات السنين بهذا المجال، بين المكونات الطبيعية الحية والمكونات البشرية، ساهمت في تشكيل مجموعة من القيم تمثلها منظومة من الاختيارات الرمزية والمعارية والمبادئ التي تحدد التوجهات الكبرى للفعل الاجتماعي والانتاجي للتنوع البيولوجي. وعلى هذا الأساس نطرح تساؤل اشكالي عام للبحث، هل يمكن للمقاربة البيئية أن تشكل منهجية ملائمة وأن تقدم أفكارا حول دينامية التنمية المستدامة بالمجالات الرعوية من خلال إبراز القيم المتعددة للتنوع البيولوجي بدرعه الأوسط بالجنوب الشرقي للمغرب؟

هذا التساؤل الاشكالي العام نفضله الى تساؤلات إجرائية للبحث فيما يلي:

- كيف تنعكس المؤهلات الطبيعية وعوامل الهشاشة البيئية على التنوع الإحيائي بدرعه الأوسط؟
- ما هي قيم التنوع البيولوجي المرتبطة باستخدام المجالات الرعوية؟
- ما الحاجة إلى تأهيل النظم الأيكولوجية والنظم التقليدية ذات الأسس الرعوية وضمان توازنها البيئية؟

1-2- اهداف الدراسة:

تحدد اهداف الدراسة تباعا في:

- تشخيص وضعية التنوع البيولوجي واهميته بالمجال درعة
- ابراز القيم التنوع البيولوجي من خلال استخدام الأراضي الرعوية
- توضيح حركية الاهتمام بحماية التنوع الاحيائي وتحقيق التوازنات الايكولوجية للأراضي الرعوية

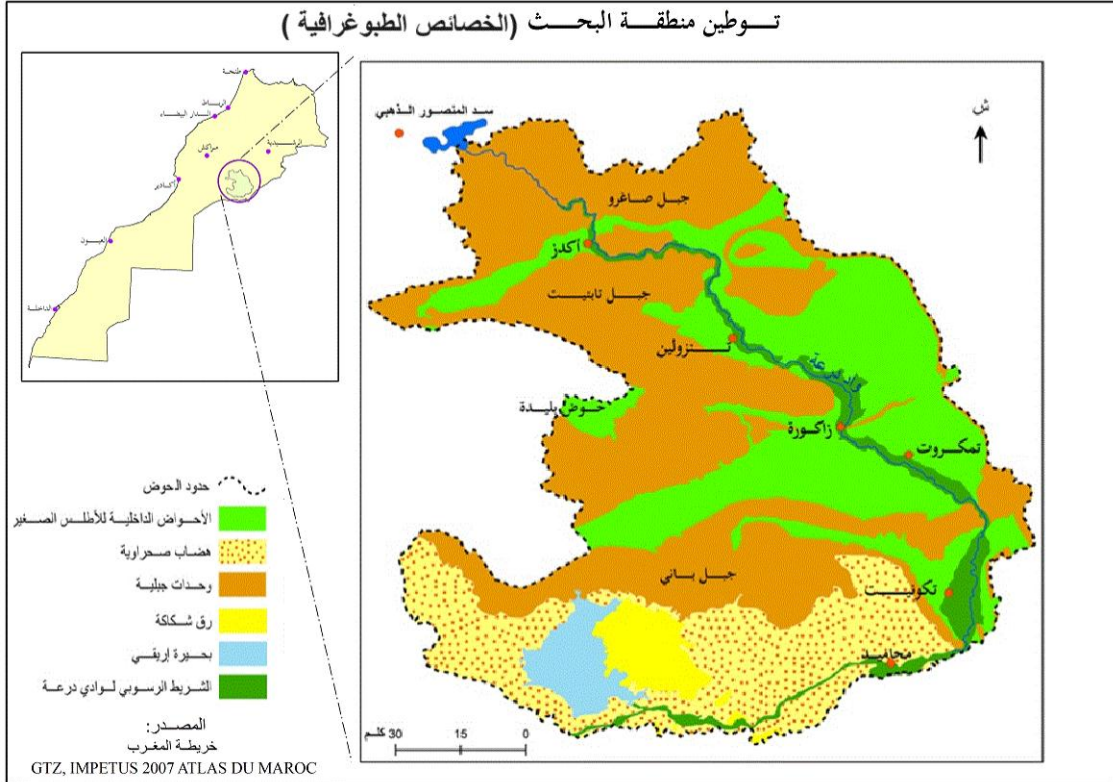
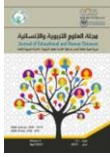
1-3- فرضيات البحث:

ننتقل في معالجة مسألة البحث، من فرضيتين أساسيتين:

- التوازنات البيئية الهشة والمؤهلات الطبيعية المتنوعة واجتهاد الانسان وابداعه لتنظيم استغلال الأراضي الرعوية بالترحال، ساهم في تشكيل منظومة قيمة للتنوع البيولوجي بمنطقة درعة جنوب المغرب.
- التطور الحالي نحو التدهور البيئي المتزايد يؤثر بشكل سلبي على التنوع الاحيائي وقيمه المتعددة، وهذا الوضع ينعكس على التنمية المستدامة بمنطقة درعة الأوسط.

1-4- المجال الجغرافي للدراسة:

ضمن المجال الواسع للمناطق الجافة التي تغطي في المغرب كل الجهات المتواجدة خلف السلسلة الأطلسية، حتى الحدود الجزائرية في الشرق والجنوب الشرقي، وحتى الحدود الموريتانية في الجنوب. يمتد درعة الأوسط، على منطقة انتقالية بين المناخ المتوسطي في الشمال والمناخ الصحراوي في الجنوب. هذا الامتداد العرضي على خط التقابل الايكولوجي الموجود بين الصحراء الكبرى من الجنوب والشرق والاتصال بالسفوح الجنوبية للأطلس الكبير الأوسط في الشمال، سمح بوجود تدرج للمناخات التي تتراوح بين الرطوبة النسبية في السفوح الجنوبية للأطلس الكبير وصاغرو بارتفاعات تتجاوز 2000 متر مرورا بمناطق شبه جافة في السهول والمنخفضات لتنتهي إلى الصحراء الجافة في أقصى الجنوب.



هذا التنوع الطبيعي الموسوم بالتباين على مستوى البنية التضاريسية المتفاوتة شكلا وابعادا وكذلك على مستوى المناخ، في، جعل منطقة درعة الأوسط، تتوفر على منظومة بيئية فريدة، تتضمن أوساط فزيائية وحيائية مختلفة تتميز بتنوع واسع في النظم الايكولوجية القائمة على الرعي والزراعة. إن خصائص التنوع هاته، جعلت منطقة درعة ذات أهمية قيمة كبيرة مرتبطة بالتنوع البيولوجي، خاصة عندما نقف عند الروابط والعلاقات الموجودة بين العناصر الطبيعية والنشاط الانتاجي، فتلك الخصائص تعتبر مكونات للراس المال الطبيعي وعوامل اساسية محددة للمنافع التي يتم الإيفاء بها للعناصر البشرية المستخدمة للأراضي الرعوية.

5-1- منهجية البحث وأدواته:

اعتمد البحث على منهجية عمل متكاملة تم ربطها بالمبدأ الثلاثي الذي يجمع بين موضوع البحث وأسئلته وفرضياته ومصادر جمع المعلومات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المقاربة ليست بعملية يتم اتباعها بشكل خطي، بل تتم في شكل دوائر لإنتاج المعرفة حول موضوع واشكالية البحث.

اعتمد البحث بشكل أساسي على المنهج الكيفي وهذا لا يعني عدم الاعتماد على المنهج الكمي، فالحاجة الى المعطيات الكمية حول عدد الأنواع والأصناف الاحيائية، وحجم الموارد والإنتاج في مجال الدراسة تفرض أن تستمد من المنهج الكمي. لكن وبسبب غياب معطيات تمكن من الإحاطة بكل هذه الجوانب، فإن المنهج الكيفي كان مناسب للدراسة.

وبالنظر الى أهمية المعطيات التي يتطلبها البحث، فقد تم الاستناد على المنهج التوثيقي، بالاعتماد على تقارير دراسات أنجزت بمنطقة الدراسة في إطار مشروع حماية التنوع البيولوجي باعتماد الترحال⁴. هذا بالإضافة الاستناد الى نتائج دراسة موضوعها هو "تطور نظام الترحال بدرعة الأوسط جنوب المغرب"، انجزها الباحث لنيل شهادة الدكتوراة في الجغرافيا، نوقشت بكلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب سنة 2015.



كان الهدف من الاعتماد بشكل أساسي على المنهجية النوعية، هو الوصول من جهة إلى معلومات تمكن من تعميق المعارف عن حالات تقدمها في هذا البحث كمداج من أجل الاقتراب من الوضعيات الطبيعية داخل المجال، ومن جهة هو التمكن من طرح تأويلات انطلاقاً من عملية الوصف.

اعتمدت الدراسة لاستخراج المعطيات النوعية على أخذ عينات مجالية متفاوتة بمنطقة الدراسة، واستناداً إلى هذه المنهجية، تم تحديد العينة المكانية عن طريق اختيار وحدة مجالية كبرى هي مجال الدراسة، تم داخل هذه الوحدة الكبرى تم تحديد وحدات مجالية صغيرة وهي: **واد ميرد والمجال المحيد به، موقع تاغية درعة وبحيرة سد المنصور الذهبي، موقع محمية صاغرو - المحيط الحيوي لوحدات درعة.**

ولتحليل ومناقشة نتائج البحث، اشارنا سابقاً على ان الدراسة استندت على المعطيات الإحصائية التي تخص عدد الأنواع والأصناف الأحيائية والمساحة وغيرها. وهنا يجب التنبيه، بأن الهدف والغرض هنا ليس هو تقديم معطيات إحصائية حديثة ومضبوطة، بل يجب التعامل مع هذه المعطيات على انها تقديرية وغير ثابتة، لاعتبارين أساسيين:

- أولاً ان إحصاء الأنواع والأصناف الأحيائية على المساحة الواسعة جداً التي يمتد عليها مجال الدراسة، يتطلب إمكانيات منهجية وتقنية ومادية وزمنية كبيرة، وبالتالي لا يمكن إنجازها عبر دورات زمنية قصيرة.
- ثانياً ان الموقع الجغرافي يجعل منطقة الدراسة متأثرة جداً بالتقلبات المناخية لوجودها على هامش الصحراء الكبرى. وقد تعرضت منطقة الدراسة في العقود الأخيرة، بالفعل لنوبات جفاف حادة ومتكررة، ونحن نعلم بان العناصر الأحيائية هي شديدة التأثر بالوضع المناخي بالنظر لحساسيتها وهشاشتها. بالتالي، فهذا الوضع يجعل حجم الأنواع والأصناف الأحيائية غير ثابت من سنة إلى أخرى.

2- نتائج الدراسة:

1-2- يتوفر درعة الأوساط على مؤهلات طبيعية تنعكس على التنوع الأحيائي للأرضي الرعوية

يتميز مجال درعة الأوساط بوجود أوساط بيئية خاصة، تمنحه غنى وتنوع إيكولوجي وأحيائي متميز، ارتباطاً بتوفره على مواقع كثيرة للتنوع الأحيائي، منها ثلاثة مواقع حددتها الاستراتيجية الوطنية بشأن المناطق المحمية وتضمنها المخطط المدير للمناطق المحمية باعتبارها ذات أهمية بيولوجية وإيكولوجية (SIBE). هذا بالإضافة إلى الجزء المهم الذي تشكل واحات درعة ضمن محمية المحيط الحيوي لوحدات الجنوب المغربي، وهذه المواقع هي⁵:

• **واد ميرد:** موقع بري يمتد على مساحة 60 ألف هكتار، له خصائص فزيائية فريدة، تحيط به منحدرات عالية تحد الحمادة التي حفر فيها الواد سريره، تقع على واجهته الغربية كتلة ضخمة تضي على المشهد جمالية تعزز قيمة المناظر الطبيعية في الموقع. ويمر بهذا الموقع واد ميرد الذي يتميز بتصريف مؤقت على السطح ودائم في عمق 10 إلى 15 متر. ينتمي هذا الموقع للمنطقة البيوجغرافية الصحراوية، يتميز بمناخ صحراوي جاف، وبنظام إيكولوجي وموئلي فريد، تتكون تشكيلاته النباتية من أشجار الطلح مع نمو نباتات سهوية شوكية. فمن أصل 23 نوع من الوحيش تتواجد به 9 أنواع مستوطنة نادرة ومهدد بالانقراض. تعيش داخل حدوده هذا الموقع أو في المناطق القريبة منه 26 نوع من الطيور، 18 نوع منها تصنف باعتبارها مستوطنة ونادرة ومهددة بالانقراض.

يخضع هذا الموقع للملكية الجماعية ويستغل في الرعي وفي إقامة زراعة تقليدية (الحناء)، منذ تسعينيات القرن الماضي، شهد استقراراً متزايداً للرحل، الذين توجهوا إلى إقامة أنشطة زراعة على الأراضي التي كانوا يستغلونها في الرعي. وقد تزايدت هذه الظاهرة خلال السنوات الأخيرة، فأصبحت للزراعة المسقية بهذا الموقع أهمية مجالية واقتصادية بفضل الانتشار الواسع لتقنيات الضخ وما تدره بعض الزراعات التسويقية من أرباح وفي مقدمتها البطيخ الأحمر، وقد شكل هذا التطور جبهة للاختلال البيئي وتهديداً للتنوع الأحيائي بالموقع.

⁵ كل المعطيات التي سنوردها حول المواقع ذات الأهمية الإيكولوجية والبيولوجية والمناطق الرطبة ومحميات المحيط الحيوي مأخوذة عن التقرير، اعداد وتنسيق ذ. محمد الإفريقي حول " التحسيس بإشكالية تدهور الموارد الطبيعية والتدبير المستدام في منطقة مشروع التنوع البيولوجي والترحال" لفائدة اعضاء المجلس التقني الإقليمي لورزازات والجمعيات الشريكة لمشروع الترحال والتنوع البيولوجي. الصادر عن وحدة مشروع الحفاظ على التنوع البيولوجي باعتماد الترحال في السفح الجنوبي للأطلس الكبير بالمغرب MOR/G33/A/1G/99، في 30 دجنبر 2008 صص 136.



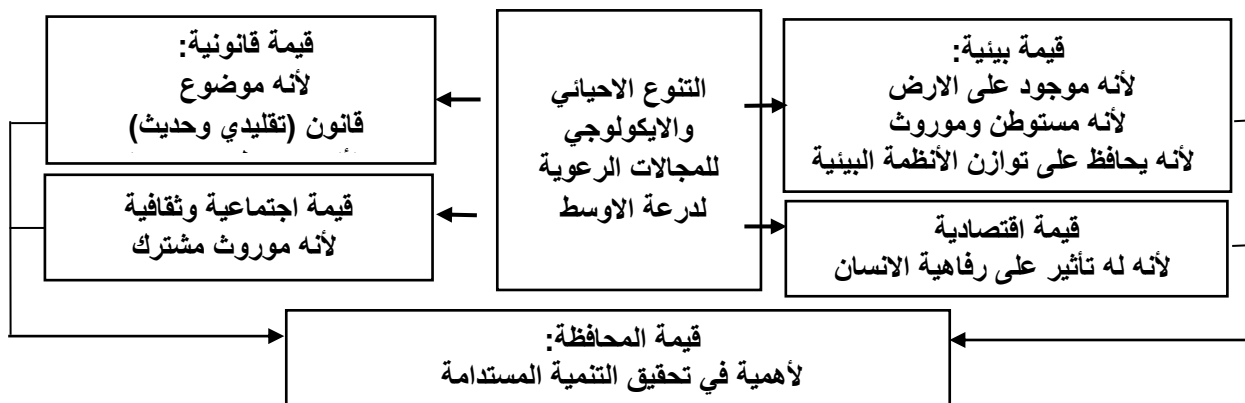
- **موقع تاغية درعة وبحيرة سد المنصور الذهبي:** وهو موقع رطب يمتد على مساحة 13 ألف هكتار، ضمنه توجد المنطقة الرطبة لسد المنصور الذهبي الممتدة على مساحة 5000 هكتار، والمصنفة الى جانب واحات درعة ضمن اتفاقية رامسار. ينتمي هذا الموقع الى المنطقة البيوجغرافية للأطلس الكبير الشرقي، يتميز بتنوع احيائي يتكون من تشكيلات نباتية قصيرة ممثلة في الموقع ب 23 نوع نباتي، اكثرها انتشارا تشكيلات الطرفة التي تغطي جنبات الاودية التي تصب في بحيرة سد المنصور الذهبي. يتوفر هذا الموقع على تنوع حيواني، ممثل بعشرات الأنواع من القشريات و 4 أنواع من الاسماك و 7 أنواع من الطيور التي تولد بالموقع إضافة الى أنواع أخرى مهاجرة. بذلك فهو يحقق وفرة احيائية مع نسبة توطين عالية للنبات والوحش، الذي تبدو المحافظة عليه ملائمة نظرا لصعوبة الوصول الى الموقع.
- **موقع صاغرو:** يشكل محمية طبيعية واسعة، تغطي المجال الترابي لـ 18 جماعة قروية بمساحة 228 ألف هكتار. يمتد على جبل صاغرو الذي يشكل امتداد للأطلس الصغير في اتجاه الشرق. هذا الموقع عبارة عن كتلة ضخمة ذات تضاريس وعرة، تتألف من عدد كبير من القمم يبلغ اعلاها 2712 م بجبل امالو لمنصور، وهذا التنوع في التضاريس شكل بالموقع مناظر طبيعية جيولوجية جذابة تحقق قيمة سياحية مهمة. يمتد هذا الموقع على ثلاثة احواض مائية (المعيدر، درعة وغريس)، وتوجد به اودية عميقة (واد اوزين - واد حندور - واد ايعازون - واد املاس)، تشكل مشاهد طبيعية خلابة وتعتبر دعامة إضافية للقيمة السياحية للموقع. يتميز هذا الموقع كذلك، بتباينات مناخية، بحيث تبلغ قيمة التساقطات، اقل من 100 ملم في المنخفضات وتزيد نسبيا على السفوح، في حين تسجل ارتفاعا لتصل 350 ملم في معظم القمم مع تساقط الثلوج بشكل متقطع خلال أيام قليلة من السنة. لذلك، فالموقع يتميز بتدرج مناخي من الشمال الى الجنوب ومن الغرب نحو الشرق، ويقدم ثلاثة طوابق مناخية، جاف في جهة بولمان دادس، شبه جاف في اكنيون تم صحراوي في النقوب. التنوع الاحيائي النباتي لهذا الموقع، يشكل نقطة التقاء بين المكونات المتوسطة السهوبية وشبه السهوبية في المرتفعات، والمكونات الصحراوية التي تحيط بها على الأطراف. وهذا المعطى تؤكد أصول النباتات وهيكل أنظمة الغطاء النباتي، التي تهيمن عليها أنواع متوسطة على السفوح والقمم، في المقابل تهيمن الأنواع الصحراوية والسندية على الطبقات الحارة الصحراوية. يبلغ عدد النباتات بمحمية صاغرو 317 نوع، منها 81 نوع مستوطن بمعدل 25 %، وهو معدل مهم مقارنة مع المعدل الوطني الذي يبلغ 20%. ضمن هذا التنوع النباتي، نجد انواع شجرية وهي نادرة، مثل العرعار الأحمر والعرعار الفواح والبطم والسدر، التي تنتشر على المرتفعات، في حين يتواجد الطلح والطرفة والصفصاف الأبيض والأسود بالأودية وفي المنخفضات، اما الانواع الأخرى فوجودها بالموقع محدود جدا لكنها أساسية في بناء الأنظمة النباتية كالدردار والخروب والزيتون البري والثين. الى جانب هذا التنوع الشجري، تهيمن التشكيلات النباتية السهوبية على المشهد الطبيعي في المنخفضات، وتعتبر النباتات الحرجية الصغيرة والمتنوعة منظمة للأحياء النباتي، نظرا للدور الذي يلعبه نبات الشيح في اغناء المراعي. الى جانب هذه المواقع المهمة على مستوى التنوع الاحيائي، هناك مواقع أخرى غنية بالتنوع الاحيائي لها أهميتها البيئية وتعتبر داعمة لقيم التنوع الاحيائي والايكولوجي بهذا المجال. وهنا، نشير إلى الأهمية الايكولوجية التي تمثلها واحات درعة باعتبارها تشكل جزء واسع من محميات المحيط الحيوي لواحات الجنوب المغربي (RBOSM). فهذه الواحات تتيح تنوع احيائي زراعي نباتي وحيواني مهم جدا، يساهم في اغناء المكونات الاحيائية بالمنطقة وداعما لقيمها. وقد شكل تسجيل واحات درعة ضمن محميات المحيط الحيوي لواحات الجنوب المغربي، إطار لتوحيد الجهود ودينامية التنمية القائمة على المشاركة في تثمين الموارد الطبيعية والتراث الطبيعي والثقافي حول النظم الايكولوجية للواحات (محمد الافريقي 2008 ص 20).
- وفي ذات السياق، لا بد من التنبيه الى ان رجحان عناصر القوة على مستوى التنوع في النظم الايكولوجية على مكامن الضعف. لا ينبغي ان يوحي بأن تمة وفرة في الموارد الطبيعية، بل ان هذه الأخيرة، تظل محدودة ومتفاوتة بدرعة الاوسط. لذلك يتعين التذكير، بان اكرهات الظروف الطبيعية خاصة المرتبطة بعدوانية المناخ، تبقى معطى بنيوي موصول بجميع الأوساط الفزيائية والاحيائية المنتمة لمجال درعة الاوسط، بل هي التي تجعل توازناته البيئية مطبوعة بالهشاشة.



2-2- استخدام الأراضي الرعوية واستغلال مواردها يعكس القيم المتعددة لتنوع الاحيائي 2-2-1- قيم متعددة للتنوع الاحيائي

تتجسد المنافع والقيم المتعددة للتنوع الاحيائي والايكولوجي للأراضي الرعوية بدرعه الاوسط، في الدور الحيوي والمهم لمنظومة هذه الأراضي بفضل ما تنتجه من موارد. فقد ظلت الأراضي الرعوية تضطلع بهذا الدور عبر التاريخ، حيث كانت تستخدم بشكل مباشر في رعي الماشية كما تعد مصدر لتوفير وقود الحطب. اما في الوقت الحالي، فقد تنوعت مجالات استخدام الأراضي الرعوية، فأصبح لتنوعها الاحيائي والايكولوجي منافع وقيم متعدد، نوضحها من خلال الخطاطة التالية.

خطاطة قيم التنوع الاحيائي والايكولوجي للمجالات الرعوية بدرعة الأوسط



يمكن التمييز بين اربعة أنواع من القيم للتنوع الاحيائي بدرعه الاوسط، تنتهي كلها عند قيمة الحماية والمحافظة، ويستند تحديدها على الفوائد والمنافع التي يحققها التنوع الاحيائي والايكولوجي للسكان وهي كالتالي:

- **القيمة البيئية:** تستند على وجود تنوع احيائي مستوطن يشكل تراث طبيعي غني بالأنواع والنظم، وقد أشرنا الى ذلك سابقا، من خلال تشخيص التنوع والغنى الاحيائي في أربع مواقع بدرعة الأوسط.
- **القيمة القانونية:** تستند هذه القيمة على التشريع القديم والحديث المنظم لاستغلال الموارد الرعوية، الأول يتمثل في القانون العرفي، الذي ينظم التدبير القبلي الموروث للأراضي الرعوية، كما ينظم كذلك حقوق الانتفاع من التكامل في الموارد والأنواع الاحيائية النباتية التي توفرها تلك الأراضي. يتضمن هذا القانون ضوابط نظام اكدال وشروط تبادل حقوق الرعي بين القبائل التي تعتمد الانتجاع بين السفوح الجنوبية للأطلس الكبير ودرعة الأوسط. تسهر على تنزيل هذا القانون المؤسسة التقليدية "جماعة التقليدية" المنبثقة عن النظام القبلي.

اما الثاني فيتمثل في القانون الحديث، الذي شرع تطبيقه تدريجيا مع دخول الاستعمار، لهذا نجد نوعين من التشريعات القانونية المتعلقة بتدبير الأراضي الرعوية دون ان يلغي أحدهما الآخر.

إن الحضور القوي الذي أصبح للقانون الحديث والمؤسسات المرتبطة به في تدبير الموارد الطبيعية، لم يصدر عنه أي قانون خاص بالأراضي الرعوية وحمايتها واستدامتها. فالتشريع الحديث وعلى مدى عقود عمل على دمج المواد القانونية المتعلقة بالموارد الرعوية مع غيرها من الموارد الأخرى (المياه والغابات - الأراضي الزراعية - الملكية الجماعية). وهذا التطور الذي عرفه التشريع الرعوية، كان مؤثر جدا في حكامه واستغلال الموارد والأنواع الاحيائية للأراضي الرعوية وفي ضمان استدامتها، رغم أن كل التشريعات الصادرة في إطار القانون الحديث، تهدف الى المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع الاحيائي وتنمية المجالات الفلاحية بما فيها المجالات الرعوية. وقد ترتب عن هذا الوضع تعدد المتدخلين في تدبير الأراضي الرعوية، ونوع من عدم الوضوح في التشريع القانوني الحديث، فانعكس ذلك على القيمة القانونية واهميتها في الحفاظ على التنوع الاحيائي وعلى توازن النظم الايكولوجية للأراضي الرعوية وتنميتها (عزيز لبيهي 2015 ص ص 42-43).



● **القيمة الاجتماعية والثقافية:** تستمد هذه القيمة أهميتها وحضورها، من تدخل الإنسان لتبسيط تعقيد النظام البيئي للمجالات الرعوية بدرعه الأوسط. فالجفاف والقحولة معطين بنيويين بهذه المجالات، وتأثيرهما يجعل الموارد الطبيعية وان كانت موجودة ومتنوعة، فهي لا تحقق وفرة تكفي الإنسان والماشية على مدار السنة. بالتالي فامتنان الرعي واحتراف الانتجاع والترحال، هو نمط عيش وثقافة حياة يعيشها عناصر مجتمع الرحل، وهم ينتقلون بين البيئات الراعوية المتباينة من اجل خلق تكامل في استغلال الموارد الطبيعية. وقد استمر هذا النمط لمئات السنين، حيث من خلاله اتبنت الانسان في هذه المناطق قدرته على التكيف والإنتاج والتراكم (محمد ازهار وعزيز لبيهي 2019ص27-39).

واستنادا على ذلك، يمكن ان نقول بأن الرعي والترحال ليس اختيارا من الساكنة بل هو معطى ايكولوجي للتكيف مع الخصائص البيئية للمراعي. بالتالي فهو يعد سلوك اجتماعي ثقافي بيئي، ترتبط به:

- التشكيلات البشري والتنظيمات الاجتماعية (انتظام المجموعات)، التي وفقا لها وزعت المراعي ونقط الماء، وعلى أساسها يعلن التنظيم كله (القبيلة)، الالتزام بالقرارات الصادرة عنه، وهذا يعكس بشكل واضح على مسألة التقيد بالحفاظ على النظم الايكولوجية للمراعي واستدامة حمايتها.
- مسألة التوازن، فالصراع الدائم على الموارد يمنع حدوث فروقات بيئية، تؤدي الى اختلال التوازن لصالح هذا الطرف أم ذلك في استغلال المراعي الجماعية او في تحديد مسارات ومسالك القطيع في رحلات التنقل.
- مسألة المحافظة على الموارد وعلى الأنواع الاحيائية الطبيعية والزراعية النباتية والحيوانية وضمان استدامتها، التي تنعكس عن الخبرات والمعارف والدرايات المرتبطة بالتدجين والتعامل مع متغيرات المجال ومتطلبات التنقل ومواجهة المخاطر والقدرة على التوقع. هذه المكونات التي تشكل موروث تمتلكه الساكنة ويحتضنه المجال الراعوي، تمثل اليوم حولا وبدائل يمكن إعادة طرحها وتكييفها من جديد، في ظل ما تتعرض له النظم البيئية والحياة الرعوية من تدهور نتيجة التحولات التي تعرفها المجالات الرعوية لدرعة الاوسط.

2-2-2- تنعكس القيمة الاقتصادية بشكل قوي في استخدام التنوع الاحيائي

تستند القيمة الاقتصادية للتنوع البيولوجي بدرعه الأوسط، على مجموعة من القيم يتم اعتمادها لتقدير القيمة الاقتصادية للتنوع الاحيائي والايكولوجي، هذه القيم تستند على قيم الاستخدام المباشر وغير المباشر وحتى عن عدم الاستخدام. تبدو هذه القيم واضحة وملموسة من خلال ما يحققه استغلال السكان للتنوع الاحيائي من منافع وفوائد مادية، سواء كان هذا الاستغلال مباشرا او غير مباشر، لذلك فهي تخضع لتراتبية مرتبطة بأشكال الاستغلال.

● قيم الاستخدام المباشر:

يتمتع ويستفيد السكان بدرعه الأوسط خاصة الرحل من الاستغلال المباشر للأراضي في الرعي، بحيث تمثل الأراضي الرعوية 67% من مجموع المساحة الفلاحية بدرعه الأوسط التي تبلغ 2.177.750 هكتار، تغطي هذه الأراضي بفضل انتاجيتها الرعوية المرتبطة بالتنوع الاحيائي النباتي 30% من حاجيات الماشية من الاعلاف. وهي مردودية رعوية عالية، وان كانت القيمة النسبية التي يتم تحقيقها متفاوتة وغير ثابتة. متباينة مجاليا، ما بين شمال وجنوب درعة الأوسط، أو ما بين الأراضي الرعوية المنبسطة التي تغطي السهول ومنخفضات الودية وهضاب الحمادات بمساحة 1812964 هكتار وما بين الأراضي الرعوية في المرتفعات الجبلية التي تغطي مساحة 912439 هكتار. ومتباينة زمنيا، ما بين فصل الشتاء وفصل الصيف او ما بين سنة وأخرى. وهذه التباينات تنعكس على قيمة الاستفادة من الشحانات الرعوية التي تتباين بين 200 كغ مادة علفية جافة في الهكتار إلى اقل من 20 كغ في الهكتار (عزيز لبيهي 2015 ص 152-167).

من قيم الاستخدام المباشر للتنوع الاحيائي، نجد استغلال السكان لأنواع كثيرة من النباتات والأشجار لتوفير وقود الحطب، خاصة في المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية. واستنادا على نتائج دراسة أنجزت حول استهلاك الخشب بمنطقة صاغرو، فإن اسرة مكونة من 8 افراد في النقب، تزارين او اكنيون تستهلك في المتوسط 30 كغ/يوم بينما الاسر التي تعيش في أعالي صاغرو فهي تستهلك 60 كغ/يوم، ومن الواضح أن هذه الكمية ترتفع خلال فصل الشتاء. اما إذا اضفنا إليها حجم الحطب الذي تستهلكه 25 وحدة خزفية لصناعة أدوات المطبخ التقليدية في اكنيون بصاغرو، والذي يبلغ 150 طن من الحطب مكون من نبتة الشيح التي يتم جمعها من المراعي ليتم استعمالها بعد تركها لمدة زمنية إلى ان تجف. وهي كمية مهمة مقارنة مع ما يوفره المجال من انواع



نباتية ومن نسبة تغطية لا تتجاوز 10%، بينما يستخدم 49 صانع للفحم الخشبي من نفس المنطقة (اكينون)، بصورة رئيسية خشب العرعار الفواح (دراسة تقييم الاستخدامات المختلفة للموارد الطبيعية في محمية صاغرو، مشروع CBTHA ورزازات- المغرب، 2008).

وعلاوة على هذه النسب التي تقدم ذكرها، وهي ارقام غير ثابتة، تجدر الإشارة إلى ان هناك فوائد أخرى يحققها الاستخدام المباشر للتنوع الاحيائي للأراضي. هذه الاستخدامات وان كان يتعدى تقدير قيمتها المادية، فإنها تحقق فوائد ومنافع أخرى تدعم القيمة الاقتصادية التي يحققها الاستخدام المباشر للتنوع الاحيائي والايكولوجي للأراضي الرعوية بدرعه الاوسط. ومن بين الاستعمالات التي تم رصدها بالمنطقة، نجد ان الأعشاب وبدورها، تستخدم في أغراض شتى، فالكثير من الأنواع تستخدم منذ القديم كتوابل عند طهي الأطعمة، كما تستخدم أنواع أخرى منها كترياق في العلاجات التقليدية. في الوقت الحالي أصبحت الكثير من الأنواع النباتية الموجودة بالمنطقة وهي كثيرة تستعمل كمواد خام لإنتاج الأدوية، بعد ان تبنت نجاعة هذه النباتات في علاج عديد من الامراض، كما صارت تدخل في كثير من الصناعات الغذائية كمواد حافظة، او مكسبة للنكهة او فاتحة للشهية او انها تستهلك على شكل مشروبات منشطة او ملطفة (ادريس شحو ومحمد الطيلسان 2016، ص234).

من قيم الاستخدام المباشر كذلك، ما يحققه التنوع الاحيائي الزراعي، من إيجابيات على الساكنة المستقرة بالوحدات، فالمنطقة تتوفر على 94 نوع من النباتات الزراعية وهي تشمل الحبوب الشتوية والربيعية والبقوليات والخضر والتوابل والفاكهة والمزروعات العلفية. بحيث نجد جزء مهم من هذه الأنواع، هي نباتات زراعية محلية اصيلة، يطلق عليها محليا (البلدي)، بحكم الموروثات الجينية التي تميزها. هذا التنوع الاحيائي الزراعي مزال السكان يحافظون عليه من خلال الزراعة المعاشية التي يعتمدونها اغلب الفلاحون بالمنطقة، رغم المنافسة التي أصبحت تطرحها الأنواع الزراعية الغير المحلية التي تعرف محليا بـ (الرومي).

واستنادا على ذلك، للتنوع الاحيائي الزراعي بالمنطقة يحقق قيمة اقتصادية مهمة من خلال الاستخدام المباشر، سواء كان الإنتاج موجه لتلبية الحاجيات الاستهلاكية للأسر الفلاحية، او كان موجه للتسويق. وفي هذه الحالة نجد بعض الأنواع الزراعية تحقق للفلاحين عائدات مادية مجزية، ومن ضمنها الأشجار المثمرة وفي مقدمتها نجد نخيل التمور التي تأوي واحات درعة مخزون هائل من موارده الوراثية ومن سلالاته الكثيرة. كما نجد من ضمنها بعض الزراعات الصحراوية التحتية، وفي مقدمتها نبات (الكمون- الحناء...). تحقق هذه الأنواع النباتية التي تدخل ضمن عائلة الخيميات، الى جانب فوائدها المادية الطبية المباشرة، فوائد غير مباشرة تتجلى في دعم سلالتها للتنوع الجيني الموروث للأنواع الاحيائية الزراعية بالمنطقة.

تعتبر كل هذه القيم مجتمعة دعامة اساسية للقيمة البيئية العالية التي يحققها التنوع الاحيائي الزراعي، بحيث تساهم في تنوع النظم الايكولوجية من المناطق الجبلية الى المناطق الفاحلة على حافة الصحراء، كما يمنحها قيمة اجتماعية وثقافية في ارتباط وانسجام مع المورث الثقافي المحلي، من خلال تنظيم سلاسل العمل، وكذلك من خلال الطقوس والاحتفالات في المواسم المرتبطة بالإنتاج الزراعي.

● قيمة الاستخدام الغير المباشر:

مستمدة أساسا من الوظائف الايكولوجية للتنوع الاحيائي، ودوره في حماية التربة من التعرية والتصحر، وفي تصفية المياه، وتوازن النظام الايكولوجي. كما يتجلى الاستخدام الغير المباشر في السياحة من خلال استخدام المواقع الطبيعية والتكوينات الفزيائية والبيولوجية والمساحات المائية الالهة بالكائنات الحية (مغارات – حدائق – مسطحات مائية – مشاهد ...) كعناصر للجذب والتسويق السياحي

● قيمة عدم الاستخدام:

ترتبط كثيرا بمفاهيم العدالة، وحق أجيال المستقبل في احترام التنوع الطبيعي للأحياء، وقد أصبح لها حضور قوي لتبرير حماية الأنواع أو المواقع الطبيعية المعروفة.

3-2-2- تنتهي القيم المتعدد للتنوع الاحيائي بدرعه الاوسط عند قيم الحماية والمحافظة

تتبنى قيم المحافظة على التنوع الاحيائي على مبدأ حمايته وادارته والارتقاء به للحصول على فوائد مستدامة للسكان في الحاضر والمستقبل. وهذا المبدأ له ثلاثة أهداف رئيسية وهي؛ الحماية والحفاظ على تنوع الاحيائي، الاستخدام المستدام للنظم البيئية والأنواع، الحفاظ على العمليات البيئية الهامة والأنظمة الداعمة للحياة (إميلي جرينفيلد، 2023). إن العمل على تحقيق هذه الأهداف، يجعل التنوع الاحيائي أساسا لخدمات النظام الايكولوجي



ذات القيمة الكبيرة للإنسان، وان تراجع التنوع الاحيائي يؤثر بشكل سلبي على التوازنات الايكولوجية للأراضي وعلى الخدمات التي يحققها النظام الايكولوجي والذي ينتهي في الأخير الى اضعاف القيم المرتبطة به. وحسب ما جاء في المذكرة التوجيهية للمقترضين الصادرة عن البنك الدولي خلال يونيو 2018، فقد اقر المعيار البيئي والاجتماعي السادس المتعلق بحفظ التنوع الاحيائي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية، بأن حماية وحفظ التنوع البيولوجي وتدبير استعمال الموارد الطبيعية الحية على نحو مستدام، يعد امر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة (البنك الدولي، 2018 ص 1 ط 1)⁶.

إن هذا التوجه الجديد الذي اصبحت تنتبها المنظمات والهيئات الدولية التي تعنى بحماية التنوع البيولوجي، غايته الأساسية هي جعل إدراك القيم الموجودة في النظم الايكولوجية والمناظر الطبيعية والانواع الأخرى للتنوع البيولوجي، امر أساسي ومهم لضمان الاستعمال المحافظ والمستدام للموارد. ولتحقيق هذه الغاية، فإن ذلك يتطلب أن تكون القيم القانونية والاجتماعية والثقافية والروحية للطبيعة قوية، لكي تصبح كذلك قيم المحافظة والحماية راسخة وقوية (عزيز لبيهي 2015 ص ص 163-195).

وعلى هذا الأساس، فإن ما يتوفر عليه مجال درعة الاوسط من مؤهلات طبيعية ومن تنوع احيائي نباتي وحيواني، وما يرتبط بهذا التنوع من معارف ودرايات وتشريع عرفي منظم لعمليات الإنتاج والتدبير والمحافظة، راكمها الأهالي عبر استغلالهم للأراضي على مر عشرات السنين. تعتبر هي المكونات الأساسية التي تجعل القيم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية قوية، وفي نفس الوقت تشكل نقاط قوة تغذي قيم المحافظة والحماية للتنوع البيولوجي وتضمن توازن النظم الايكولوجية للأراضي وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة.

في ذات السياق، لا بد من التنبيه إلى ان هذا التكامل الذي يجعل الصورة التكافلية بين الانسان والطبيعة واضحة المعالم بهذه المناطق من المجال المغربي، يبقى نسبيًا ولا يجب ان يوحي بان ثمة وفرة احيائية لا محدودة، وبان هذه المنطقة تحقق محافظة تامة للتنوع البيولوجي، بل تظل نسبية ومتفاوتة من منطقة لأخرى؛ ولعل أبرز ما يميز وضعية الطبيعة الحية في هذه المناطق هي تنوع الأنواع الاحيائية وما أبدعه الانسان من أساليب وتقنيات وقوانين عرفية متكيفة ومحافظة على هذا التنوع الاحيائي وعلى الموارد، في إطار مشهد مركب طبيعي/ثقافي يحكي اجتهاد الاف السنين (عزيز لبيهي 2015 ص ص 121-149).

وهنا يجدر التذكير، بان هذه الوضعية التي هي على قدر كبير من الأهمية، لا يجب ان تحجب مستوى هشاشة التوازنات الايكولوجية وتأثير الظروف الطبيعية الشحيحة التي تجعل الموارد الطبيعية والحجم الاحيائي محدودا جدا بمنطقة الدراسة. وإذا اضفنا الى تأثير المحددات الطبيعية سالفة الذكر، التأثير الكبير لتغير المناخ والنمو السكاني والانتشار الواسع لاستعمال الوسائل التقنية في الزراعة ووسائل الاتصال والتنقل ونزوح الوحدات البشرية التي كانت تمارس نشاط الرعي بالترحال نحو الاستقرار. فقد ترتب عن كل هذه التحولات حساسية شديدة إزاء مشاكل التصحر وفقدان التنوع الاحيائي، مما أدى الى اختلال وظيفي في النظم الايكولوجية للأراضي الرعوية والزراعية بالمنطقة.

ان الأسنة المفترسة لهذه المجالات الحساسة بيئيًا، المتمثلة في الانتشار الواسع لاستعمال التقنيات العصرية والتجهيزات المتطورة التي لم يقتصر وقعها على عناصر الطبيعة الحية باعتبارها لم تراعي خصوصيات الوسط الطبيعي، بل تجاوزتها الى الجانب البشري، حيث وقع انكسار للبنى التقليدية وتم الاجهاز على الموروث الثقافي وتلاشت الدرايات المحلية التي كانت متلائمة مع الخصائص الطبيعية الحية (التنوع الاحيائي) ورفيقة بالموارد (ادريس الفاسي 2016 ص 214).

إن بلوغ التجهيزات الحديثة التي لم تكن متوافقة مع طبيعة الأراضي الرعوية بمنطقة الدراسة، كما لم يكن لها من مقصد سوى تحقيق أهداف تجارية وربحية، قد افضت الى هدم التوازنات السوسيو-مجالية، التي يتوفر الأهالي على خبرة محلية كبيرة عليها وإدراك عميق بشأن تدبيرها والتعامل معها. وفي ظل غياب المقاربة التشاركية التي من خلالها يتم اشراك السكان المحليين والاسترشاد بمعارفهم وتمرسهم وخبرتهم، فإن تحقيق الحماية للأراضي الرعوية والحفاظ على التنوع البيولوجي، وترسيخ قيمه ضمن التدخلات العامة التهيئية والتنمية يظل محدودا جدا.

⁶ البنك الدولي 2018: المذكرة التوجيهية للمقترضين، المعيار البيئي والاجتماعي: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية، الطبعة الأولى، اطلع عليه بتاريخ 2024/05/20 على الموقع <https://pubdocs.worldbank.org/ESF.GN6.arabic>



2-3- حركية الاهتمام بحماية التنوع الاحيائي وتحقيق التوازن الايكولوجي للأراضي الرعوية:

امام تزايد الضغط على العناصر الطبيعية الحية من خلال الاستهلاك المتزايد للموارد المائية والنباتية بشكل يفوق إمكانيات تجدها، فإن ذلك أدى الى تراجع واضح في التنوع البيولوجي وأحدث اختلال كبير في التوازن الايكولوجي للنظم الرعوية بالمنطقة. ميمما فرض التدخل لحماية هذه الأراضي والعمل على ضمان توازناتها الايكولوجية وتنميتها، فكانت لهذه التدخلات انعكاسات متباينة على مستوى تامين القيم المتعددة للتنوع الاحيائي.

• ادماج المجالات الرعوية في التنظيم الترابي الوطني

عززت الدولة المغربية وجودها في المجالات الرعوية عبر ادماج هذه المجالات في التنظيم الترابي، وقد استندت في ذلك الى تقطيع يجرى التراب الى وحدات مترابطة إداريا لكنها منفصلة قبليا. فالأراضي الرعوية التي كانت ملكيتها الجماعية وتنظيم استغلالها يخضع للنظام القبلي، هي الان مجزئة بين عدة وحدات ترابية، على سبيل المثال المجالات الرعوية الجماعية لقبيلة ايت عطا التي تمتد من جبال صاغرو الى واحة لكتاوة جنوب درعة والى سفوح الاطلس الكبير في الشمال، أصبحت الان مقسمة تحت النفود الترابي لكل من عمالة زكورة وورزازات وتغغير، اما التقسيم على مستوى الجماعات الترابية فيأخذ ابعاد أكثر تجزئيا.

إن هذا التحول الذي أصبحت معه أجهزة الدولة فاعل في مراقبة المجالات الرعوية وتديبير استغلالها وتهينتها وتنميتها، كانت له انعكاسات في عدة جوانب. فتدخل الدولة المباشر في تديبير المراعي والموارد الطبيعية والتنوع الاحيائي بدأ مع مطلع سبعينيات القرن الماضي، حيث أوكلت للقطاعين الفلاحي والغابوي مهمة تنزيل مشاريع التخطيط والاستثمار والتنمية وضعتها الدولة بهدف تحقيق تنمية المجالات الريفية، وجعل القطاع الفلاحي مساهما في تحقيق الامن الغذائي وتحسين عيش السكان، مع ضمان حماية الموارد الطبيعية والمحافظة التنوع البيولوجي. لهذا يمكن ان نلخص دور الدولة لتحقيق هذه الاهداف في أربع مراحل أساسية هي كالتالي:

• **المرحلة ما بين (1969-1980):** تميزت بإصدار قانون الاستثمار الفلاحي سنة 1969، مع إعطاء انطلاقة لمشاريع فلاحية تهدف إلى رفع مستوى الإنتاج الفلاحي. في هذا الإطار عملت الدولة عبر سياستها الفلاحية على إرساء تجارب ميدانية لتحسين المراعي كان الغرض منها التحكم في التقنيات وتحسيس السكان الذين يستغلون الأراضي الرعوية بمشاكل الأنظمة البيئية الرعوية، ولقد توجت بانطلاق إنشاء أحواض تحسين المراعي.

• **المرحلة الثانية ما بين (1981-1990):** تميزت بإعطاء أولوية للمناطق الرعوية بانطلاق مشاريع تنمية المراعي بتعاون مع منظمات دولية، الا ان نتائج هذه المشاريع كانت محدودة جدا، لان النقص الحاصل في ميزانية الدولة الناتج عن ثقل المديونية وكذا الجفاف الذي عرفته بداية الثمانينيات قد فرض على المغرب تطبيق برنامج التقييم الهيكلي الذي ترتبت عن تطبيقه اثار سلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

• **المرحلة الثالثة ما بين (1990-2010):** أبرز اهداف مجموع العمليات التي أنجزت خلال هذه المرحلة، كان هو تقوية التنظيمات المهنية الرعوية، كما تم التأكيد على الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المبرمجة لدعم نشاط تربية الماشية وعلى تتبع وتقييم التنمية الرعوية والمحافظة على الموارد الطبيعية. كانت النتائج الأساسية لهذه المرحلة، انه أصبح هناك وعي متزايدا بأهمية الأنظمة التقليدية في الحفاظ على التنوع البيولوجي للأراضي الرعوية، كما أصبح هناك وعي بدور المنظمات غير الحكومية باعتبارها وسيطا بين الإدارة والمستفيدين في مجال حماية الموارد الأرضية، كما كان من نتائج هذه المرحلة رسم استراتيجية عامة لتنمية المراعي استنادا على العبر المستخلصة من المرحلتين الأولى والثانية.

• **المرحلة الرابعة ابتداء من 2000 وقد استمرت الى غاية 2022:** العمل على تحقيق اهداف استراتيجية تنمية الأراضي الرعوية، في مقدمتها الرفع من إنتاجية المراعي والحد من مسلسل تدهورها قصد الحفاظ على التنوع البيولوجي واستمرارية نظم تربية الماشية غير المكثفة، كما تم التركيز على تنظيم مربى الماشية وإنجاز الدراسات الأساسية للاستغلال العقلاني للمراعي. كان من أبرز نتائج هذه المرحلة هي إصدار القانون 94/33 المتعلق بالاستثمار في الأراضي غير المسقية التي تمثل في مجال الدراسة نسبة 48% من مجموع الأراضي الى جانب النسبة المهمة التي تمثلها الرعوي بنسبة 49%. والذي يعتبر الية لتحقيق تنمية مدمجة للأراضي الفلاحية البورية في إطار الاستراتيجية الجديدة التي تركز التدخلات فيها على المبادئ التالية:

- تحقيق اندماج فعلي بين مكونات مشروع التنمية الفلاحية مع إشراك السكان المعنيين في جميع مراحل انجاز هذا المشروع وذلك ضمن وحدات ترابية محددة.



- **تحسين المراعي:** عبر تنظيم محميات رعوية على مساحة 2 مليون هكتار على الصعيد الوطني، ضمنها محمية صاغرو بمنطقة درعة الأوسط، لإحياء الغطاء النباتي عبر النمو البيولوجي الطبيعي، واستغلال وتدبير أحواض تحسين المراعي من خلال وضع دورات رعوية ملائمة على مساحة 20 مليون هكتار بغية إعادة وصيانة الغطاء النباتي والمحافظة على الموارد الرعوية. بذر وغرس الشجيرات العلفية على مساحة 500.000 هكتار وذلك بالمراعي التي تعرف تدهورا محسوسا قصد إحيائها ورفع من إنتاجيتها وخلق مخزون علفي يستعمل في الظروف الصعبة.

- **إعداد المراعي:** عبر وضع 15 شبكة لتتبع دينامية نمو الغطاء النباتي في عدة محطات رعوية. وإنشاء وتجهيز وصيانة 7.500 نقطة ماء قصد توفير ماء الشرب للقطعان وتوزيعها بطريقة عقلانية على المراعي. هكذا ادن، فلئن كانت المجالات الرعوية قد عرفت تحول مهم في نظام ملكيتها وهيكل تدبير استغلال مواردها. فان أجهزة الدولة بنظامها الحديث، وهي تلعب دور مسير خارجي، عملت على اضعاف دور المؤسسات التقليدية "جماعة"⁷، التي تميزت سابقا بقوتها واستقلالية قراراتها في مراقبة واستغلال الأراضي الرعوية ومواردها (عزيز لبيهي 2015 ص ص 86-95). وقد أدى هذا الانتقال على مستوى نظام تدبير هذه الأراضي، الى تقليص حرية تنقل الرعاة والماشية بين المراعي، وبالتالي حدوث ضغط كبير على الموارد الرعوية وعلى التنوع البيولوجي في بعض المناطق الرعوية.

وبالنظر الى الشروط الجديدة والامكانيات التي أصبح يتطلبها الترحال الرعوي، خاصة مع تطور استعمال وسائل النقل والاتصال التي ساهمت في تقليص المسافة الزمنية والمادية للتنقل بالماشية وغيرت من شعاع مجالات الارعاء، بالإضافة التطور الذي حدث في علاقة مربو الماشية مع السوق ومع مؤسسات الدولة. فإن نظام الترحال الرعوي واستغلال الموارد الاحيائية التي توفرها المجالات الرعوية، أصبح يقوم على شروط جديدة، فقد تلاشت السلوكيات الرعوية التقليدية، في مقابل تنامي سلوكيات رعوية أخرى. بهذا فقد تغيرت استراتيجيات الرعاة الرحل في تأمين موارد عيشهم اما بتبني أنشطة أخرى الى جانب تربية الماشية المتنقلة مثل ممارسة الأنشطة الزراعية او السياحة والتنقل بالماشية لمسافات قصيرة، او الاتجاه الى تبني شكل من اشكال الاستقرار بالقرب من الواحات او الى جانب الطرق الرئيسية او على هوامش المراكز الحضرية بالنسبة للفئات الرعوية التي لم تعد لها القدرة على مسايرة هذه التطورات الحديثة في التنقل بالماشية.

إن الاستقرار المتزايد للرحل بالأراضي الرعوية بعد ان تخلوا تدريجيا عن التنقل بالماشية (الترحال الرعوي)، قد فتح المجال امام هذه الفئة لإقامة أنشطة زراعية واسعة بالأراضي الرعوية، وقد ساعد على ذلك الانتشار الواسع والاقبال المتزايد على استعمال تقنيات الضخ. وقد أدى هذا الوضع الجديد، الى خلق منافسة قوية على الموارد مرتبط بالاستغلال الفردي للموارد الحيوية التي توفرها الأراضي الرعوية مما سبب في تراجع التنوع البيولوجي، مقابل تراجع أهمية الاستغلال الجماعي لتلك الموارد الذي كان قائم على قيم قانونية اجتماعية وثقافية مبنية على التضامن والتماسك والالتزام بقرارات المؤسسة التقليدية التي كانت تضمن التوازن في الاستغلال مع ما توفره المراعي من موارد حيوية. كل هذه التطورات كانت له انعكاسات سلبية على التوازنات الايكولوجية للأراضي الرعوية، لأنها أدت الى تركيز الرعي في بعض المناطق وتكثيف النشاط الزراعي عبر استعمال البات الضخ العصرية في مناطق أخرى وفي الحالات كلها حدث اجتثاث جائر للأنواع النباتية وتآكل شديد للتربة وانقراض العديد من الأنواع الحيوانية.

• **مشاريع التنمية فاعلا أساسيا في تنمية الأراضي الرعوية والحفاظ على التنوع الاحيائي**

عمدت الدولة المغربية لتجاوز الاكراهات والصعوبات التي أدت الى محدودية النتائج المنتظرة من تدخلاتها بهدف تنمية المجالات الرعوية والحفاظ على التنوع البيولوجي، الى سن تدبير تشاركي بين السكان ومؤسساتها القطاعية المتدخلة، قوامه اشراك السكان المحليين في اتخاذ القرارات. بذلك أصبحت المؤسسات القطاعية

⁷ تعتبر "جماعة" مؤسسة اجتماعية تقليدية يجتمع حولها سكان القبيلة او الدوار، كما تعد بمثابة مجلس يتدارس فيه جميع القضايا؛ وعليها يقوم تدبير كل الوحدات الترابية والمجتمعية (الاسرة، العظم، الدوار، الفخدة، القبيلة، الاتحاد القبلي، اللف)، وتشمل ثلاثة ابعاد ما هو مجالي، وما هو سياسي وما هو اقتصادي. بالتالي فهي تشكل الإطار الذي يدور بداخله ما هو جوهر في الحياة المادية والروحية لكل مجموعة بشرية معينة (عزيز لبيهي 2015 ص 87).



المتدخلة تقوم بالتشاور مع المنتفعين لضمان انخراطهم الإيجابي في كل التدخلات التي تهم تدبير المراعي وحماية أراضيها والحفاظ على تنوعها البيولوجي قصد تنميتها.

أصبحت التنظيمات المهنية، من الآليات المستحدثة، لتدبير المجالات الرعوي وهي عبارة عن جمعيات أو تعاونيات رعوية تساهم في تحقيق تنمية محلية تحافظ على القيم صنعها الأهالي في تعاملهم مع العناصر الطبيعية الحية للأرضي. وتسعى لطرح بدائل عن المشاكل والإكراهات المطروحة أمام استدامة الرعي والحفاظ على التنوع الأحيائي بالمراعي، مما يتيح إمكانيات لتأمين الإنتاج المحلي وتسويقه والحفاظ على الموارد الرعوية واستدامتها عبر عقلنة الاستغلال والتخفيف من الضغط الرعوي عليها.

إن عدم تحديد الدور الاقتصادي والاجتماعي لما يقوم به الرحل، كان من الأسباب التي جعلتهم دائما مغيبين ضمن المخططات المشاريع التنموية السابقة (M.AIT HAMZA et M. YESSEF, 2009)، حيث كان ينظر إليهم فقط كمستقبلين للإعانات في حالة حدوث كوارث. إن الاهتمام بتدبير تربية الماشية المتنقلة لم يكن يحظى بأهمية كبيرة، كما أن طبيعة التعامل مع مجموعات الرحل كان لا يدخل ضمن الرؤى المستقبلية للسياسة الفلاحية، بل كان يقتصر على بعض الإجراءات المؤقتة، فقد كان الرحل والمجالات التي يمارسون فيها نشاطهم الرعوي غالبا على هامش مخططات التنمية رغم أنهم يشكلون قاعدة لنمط حياة لازالت تمارسه إلى الآن فئة سكانية مهمة من سكان المغرب.

قبل عقد تسعينيات القرن الماضي، لم يتم الإشارة إلى ضرورة تنمية مجموعات الرعاة الرحل في كل المخططات والمشاريع التنموية التي كانت موجهة نحو الأراضي الرعوية بالمناطق الجافة والجبلية التي ضمنها منطقة الدراسة. من أهم أسباب ذلك، حالة عدم استقرارهم في أماكن محددة، وصعوبة الوصول إليهم وتتبعهم في. فحتى وكالات التنمية التي ساهم في تمويل وتتبع العديد من مشاريع التنمية في المجالات الهامشية الجافة عموما، كانت دائما تتعامل مع المجموعات المستقرة المستغلة للأراضي المسقية، وفي حالات كثيرة تم تهميش مجموعات الرحل ومناطق تنقلهم لأن أفرادها لا يتوفرون على وثائق تثبت هويتهم.

لكن خلال العقود الأخير، استهدفت العديد من المشاريع التنموية الوحدات السكنية للرحل لتحسين مستوى عيشهم وفي نفس الوقت تحسين تدبير الموارد الطبيعية وحماية النظم الأيكولوجية للأراضي التي يستغلونها في الرعي. لقد اختلفت الفترات التي برمجت فيها هذه المشاريع كما اختلفت المجالات الجغرافية المستهدفة بهذه المشاريع، لكن بموازاة ذلك، فقد شهدت هذه المشاريع تباينا في تصورها للرعي بالترحال وكيفية تحقيق حماية التنوع الأحيائي للأراضي الرعوية.

من هذه المشاريع، كان هناك مشروع ترميم المراعي الذي وضع ودعم من طرف منظمة (FAO)، مشروع حماية المحيط الرعوي لتمحيط المدع من طرف منظمة (USAID)، نجد كذلك مشروع حماية المراعي وتنمية تربية الماشية بالجهة الشرقية المدع من طرف مؤسسة (FIDA)، ثم مشروع حماية التنوع البيولوجي باعتماد الترحال الذي دعم من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD).

ولمواجهة التحديات وتحقيق تنمية مستدامة للأراضي الرعوية، تم انجاز دراسات معمقة تم من خلالها التشخيص العميق لوضعية النظم البيئية الرعوية ولظاهرة الترحال بالمغرب. واستنادا على نتائج هذه الدراسة، جاءت الدولة المغربية ببرنامج تنمية المراعي وتنظيم الترحال. هذا البرنامج الممول من طرف دولة قطر، ركز في مختلف تدخلاته التنموية والتنظيمية المترابطة ببعضها خلال عشر سنوات الأخيرة، على أربع محاور تهدف إلى معالجة المشاكل التي يعرفها نشاط الرعي بالترحال والى وضع حد لفقدان التنوع البيولوجي بالمجالات الرعوية، وهي كما يلي.

- تنظيم مربي الماشية وتقوية القدرات
- تهيئة المراعي
- الرفع من السلاسل المرتبطة بالمراعي
- التنمية السوسيو-اقتصادية

بناء على نتائج تتبع وتقييم هذه المشاريع، نجد أن المشروعين الأولين (مشروع ترميم المراعي - ومشروع حماية المحيط الرعوي لتمحيط) لم ينجحا في خلق نموذج مستمر لحماية التنوع البيولوجي وللتنمية الرعوية، وتعود أسباب ذلك إلى تركيز التدخلات والانجازات على الجانب التقني مع عدم فعالية التنمية التشاركية التي



تتطلب إشراك الفئة المستهدفة، وأيضاً إلى عدم فهم السياق القيمي الاجتماعي والثقافي لمجموعات الرحل ولنظام استغلالهم للموارد الرعوية.

في حين عرف مشروع تنمية القطيع والمراعي الذي انجز بالجهة الشرقية للمغرب خلال تسعينيات القرن ناجحاً نوعياً، فقد ساهم هذا المشروع بقوة في تنمية التعاونيات العائلية والإثنية التي تعتمد في تسيرها على المؤسسات التقليدية للرعاة الرحل، كما تمكن الرعاة وبشكل جماعي عبر هذا المشروع من التخطيط لتأهيل 300000 هكتار من المراعي الجماعية (عزيز لبيهي 2015 ص 49). ورغم النجاح النوعي الذي حققه هذا المشروع، فهو في المقابل ساهم في تكثيف استغلال المجالات الرعوية بالمنطقة المستهدفة، وخلق استراتيجيات جديدة أدت إلى تدهور الموارد الطبيعية وفقدان التنوع البيولوجي عوض أن يخلق لها حماية مستدامة ويحافظ على قيمها الأيكولوجية (حمودي 2000 ص 5-6 - محمد ايت حمزة 2011 صص 57-67). بالتالي فإن أثره على مستوى تنمية الموارد الجماعية والحفاظ على التنوع البيولوجي للأراضي الرعوية بشكل مستدام ظل محدوداً.

خلافاً للنماذج السابقة التي ظهرت من خلالها صورة التباين في إدراك حضور الرعي بالترحال في الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي وتحقيق التنمية المستدامة للأراضي الرعوية. تم في مشروع "حماية التنوع البيولوجي باعتماد الترحال (CBTHA)"، الذي استهدف تنمية المجالات الرعوية بالسفوح الجنوبي للأطلس الكبير الأوسط خلال العقد الأول من القرن 21م؛ والذي تعد منطقة درعة جزء منه، وبرنامج تنمية المراعي وتنظيم الترحال، الذي تبنته الدولة في سياستها الفلاحية خلال العقد الثاني من القرن 21م، من أجل تنمية المراعي على الصعيد الوطني. اعتماد مقاربة جديدة في حماية الموارد الطبيعية من خلال توجيه دور مشاريع التنمية نحو إدماج البعد القيمي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي للمحافظة على التنوع البيولوجي للأراضي الرعوية وتحقيق تنمية مستدامة لها، وذلك بالعمل على:

- احداث المجالات الرعوية والمراعي الغابوية وتهيئتها وتدبيرها
- توفير بنك للمعطيات حول المراعي
- احداث تنظيمات مهنية داخل المجالات الرعوية تمثل دوي الحقوق في المراعي (جمعيات وتعاونيات الرحل ومربي الماشية)؛
- العمل على تقوية قدرات مربّي الماشية والرحل مع مراعاة تطلعاتهم وإشراكهم في برمجة الأنشطة والتدخلات التي تستهدفهم؛
- تمثل هذه التنظيمات إطاراً للتشاور والحوار بين مختلف المهنيين والفاعلين والمتدخلين في المجال الرعوي؛ لتحقيق تنظيم جديد للنشاط الرعوي وتطويره داخل المجالات الرعوية.
- شروط ممارسة الترحال الرعوي وتدبير تنظيم تنقل القطعان
- وضع قانون للرعي بالترحال وتهيئة المراعي كإلية عصرية تمكن من الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

أهمية المقاربة الجديدة التي أصبحت معتمدة في تهيئة المجالات الرعوية والتعامل مع الرحل ومربي الماشية، لا تقتصر على توجيه دور المشاريع التنموية فقط في نشر المعلومات وإيصالها إلى الوحدات البشرية لمربي الماشية والرحل، بل تم التركيز في جانب آخر منها على التعريف بأهمية التنوع البيولوجي الذي تحتضنه المجالات الرعوية وكيف تتعامل معه مجموعات الرحل من خلال خصائص نظام عيشها ومجالات تنقلها، والعمل على تمييز الدرايات والمعارف المرتبطة بنظام الترحال من خلال إحياء التنظيمات الجماعية للرحل والرعاة المزارعين وتنمية الموارد الرعوية.

خلاصة:

يتبين مما سبق أن المجالات الرعوية بمنطقة درعة الأوسط تمثل توازنات بيئية دقيقة وتحتضن تنوعاً بيولوجياً غنياً ومتنوعاً، رغم الظروف البيئية الشحيحة التي تجعل الموارد لا تكفي على مدار السنة. وفي ظل هذا التقابل شكل الرعي المتنقل (الترحال والانتجاع)، نوع من التكيف الإيجابي للتعامل مع ندرة الموارد وتباينها زمنياً ومكانياً، وهو ما جعل هذه المجالات تنطوي على مشهد قيمي ثقافي وبيئي أصيل. وقد ظلت هذه المجالات على هذه الوضعية إلى أن بلغت التقنيات والتجهيزات الحديثة التي كان مقصدها تحقيق أهداف تجارية وربحية، ولم تكن متوافقة مع خصائص البيئة الطبيعية الموسومة بالهشاشة وبنوبات الجفاف المتكررة.



وهكذا وارتباطا بالمعطيات الواردة في البحث، بقيت وضعية المجالات الرعوية والقيم المرتبطة بالتنوع البيولوجي بدرعه الأوساط رغم أهميتها كما هي عليه، تواجه مشاكل وتحديات تهدد بقاءها واستمرارها. لكن لا بد من تسجيل تطورات إيجابية عرفتها هذه المسألة من زاوية أخرى، مند فترة الجفاف الممتدة بين سنتي 1986/81 والتي كانت آثارها سلبية على الاقتصاد الرعوي بالمنطقة. فقد عمدت المؤسسات القطاعية الحكومية المتدخلة (المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي وإدارة المياه والغابات)، الى إعادة النظر في هياكل وفي كيفية التدخل في مسألة استغلال المجالات الرعوية والحد من فقدان التنوع البيولوجي في مناطق تدخلها عامة ومنطقة درعة على الخصوص.

وهكذا تم تبني العديد من التغييرات على مستوى تدبير تربية الماشية وفقدان التنوع البيولوجي ومحاربة التصحر، بمرمجة عدة مشاريع تنموية. غير ان التغيير الجذري والاساسي في نظرنا يبقى هو ظهور وقبول فكرة اشراك الرحل ومربي الماشية في تدبير المجالات الرعوية وتجهيزها من اجل الحفاظ على التنوع البيولوجي، في هذا الاتجاه بادرة الدولة المغربية عبر مؤسساتها القطاعية الى تشجيع تأسيس وتأطير جمعيات مستعملي الأراضي الرعوية ومربي الماشية المتنقلة على مستوى مختلف المناطق بدرعه الأوساط.

أحداث التنظيمات المهنية المتمثلة في جمعيات الرحل ومربية الماشية او تنظيمات اخرى لمستعملي الأراضي الرعوية بدرعه الأوساط كتعاونيات مربى النحل او تعاونيات الأعشاب الطبية والعطرية...، جاءت كامتداد للتنظيمات الرعوية التقليدية التي افرغت في إطار جمعي منظم ومعترف به حسب القانون 02.84 والمرسوم التطبيقي 106-84-2 ل 13 ماي 1982. وإذا كانت هذه الخاصية لها جوانب إيجابية عديدة، أساسها القدرة التنظيمية الموروثة والمبادئ والقيم المترسخة في الممارسة اليومية لمربي الماشية، فإنها تبقى كذلك مصدر تساؤلات عديدة لا بد من التعامل معها، فعملية تحويل التنظيمات التقليدية وان بدت بسيطة لملائمة القوانين الحالية فهي تعد بالمقابل بمثابة تدخل مفاجئ في التطور الطبيعي لهذه التنظيمات التقليدية وفرض منطق جديد هو غير منطق التجمعات الاصلية (الاثنية او القبلية). وهو ما فرض على مربو الماشية والرحل القيام بمجهود للتكيف مع الجديد وتبنيه. وهذا يعني كذلك إعادة لهيكل المجتمع الرعوي وإعادة ترتيبه بإدخال تعديلات في ميزان القوة الاجتماعي القائم والموروث.

باعتبار مختلف هذه المعطيات يبقى السؤال مفتوح حول الطرق التي تتم بها عملية التحويل من تنظيم الى اخر، من التقليدي الى العصري: هل سنتنقل القيم والمهارات التقليدية الى التنظيمات الحديثة، وبأية خبرة ام ان العملية تتوقف عند التأهيل التقني والقانوني المؤسساتي؟

المراجع

1. ادريس الفاسي 2016: التوازنات البيئية بواحات الجنوب المغربي/ ضمن الكتاب الجماعي تنسيق المختار الاكل، عبد العالي فاتح، محمد حنزاز "تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات"، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 186، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، معهد الدراسات الافريقية الطبعة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى ص ص 209-218.
2. ادريس شحو ومحمد الطيلسان 2016: الاقتصاديات الرفيعة كبداية استدامة بواحات تافلات/ ضمن الكتاب الجماعي، تنسيق المختار الاكل، عبد العالي فاتح، محمد حنزاز "تنظيم وتهيئة المجال الريفي بالمغرب: أبحاث وتدخلات"، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 186، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، المعهد الوطني للتهيئة والتعمير، معهد الدراسات الافريقية الطبعة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى ص ص 217-250.
3. إميلي جريفيلد 2023: البيئة، الحفاظ على التنوع البيولوجي، اطع عليه بتاريخ 11 يونيو 2024 على الموقع الإلكتروني <https://sigmaearth.com/ar/biodiversity-conservation/>
4. البنك الدولي 2018: المذكرة التوجيهية للمقترضين، المعيار البيئي والاجتماعي: حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية، الطبعة الأولى، اطع عليه بتاريخ 20/05/2024 على الموقع <https://pubdocs.worldbank.org/ESF.GN6.arabic>
5. دراسة تقييم الاستخدامات المختلفة للموارد الطبيعية في محمية صاغرو جنوب المغرب، اعداد فريق وحدة مشروع حماية التنوع البيولوجي باعتماد الترحال (CBTHA) ورزازات- المغرب، 2008.



6. عزيز لبيهي 2015: تطور نظام الترحال بدرعه الأوسط، بحث لنيل شهادة الدكتوراة في الجغرافيا، نوقش بكلية الآداب والعلوم الإنسانية المحمدية جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء، ص 343.
7. محمد ازهار وعزيز لبيهي 2019: التراث الثقافي والبيئي لنمط العيش الرعي وترحالي بالمغرب: حكمة، تدبير وتنمية/ ضمن الكتاب الجماعي تنسيق عبد الحميد مزغاب "الحكمة الترابية وأدوات تدبير المجال"، اشغال الندوة الوطنية؛ تكريما للأستاذ زروالي علال 23 نونبر 2019. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية-وجدة، سلسلة ندوات ومناظرات (2019/44)، اكسترا برينت-وجدة الطبعة الأولى 2019 ص ص 19-39.
8. محمد الأفريقي 2008: التحسيس بإشكالية تدهور الموارد الطبيعية والتدبير المستدام في منطقة مشروع التنوع البيولوجي والترحال، لفائدة اعضاء المجلس التقني الإقليمي لورزازات والجمعيات الشريكة لمشروع. الترحال والتنوع البيولوجي، الصادر عن وحدة مشروع الحفاظ على التنوع البيولوجي باعتماد الترحال في السفح الجنوبي للأطلس الكبير بالمغرب MOR/G33/A/1G/99، في 30 دجنبر 2008 صص 136.
9. البيرينيه – الجبل الضائع: على الموقع الرسمي لمنظمة اليونسكو <http://whc.unesco.org/en/list/773> اطلع عليه بتاريخ 20-5-2024.
10. AIT HAMZA, M. (2002): Etude sur les Institutions locales. Projet de conservation de la biodiversité dans le versant sud du haut atlas. PNUD/FEM/ORMVA Ouarzazate/ CBTAHA (Rapport inédit) 76pp. plus annexes.
11. AIT HAMZA. M et YESSEF. M. (2009): structures et tendances de l'élevage mobile au Maroc, Etude. PNUD/CBTHA Ouarzazate. (Rapport).
12. AIT HAMZA. M. (2012): Les agdals du Haut Atlas central: formes d'adaptation, changements et permanences, In: Agdal Patrimoine Socio-écologique de l'Atlas marocain, Edité par L.Auclair, M.Alifriqui. Publication Institut Royal de la Culture Aazighe.P 187-208.
13. AIT HAMZA. M. (2011): Les Coopératives de Pasteurs: une expérience et des leçons. In produits agricoles, touristiques et développement local. Publication de l'Association Nationale des Géographes Marocains (ANAGEM).57-67.
14. Ancestraux des Parcours: LES AGDALS – in promotion des systèmes de savoir et de culture, conservation dynamique des système ingénieux du patrimoine (SIPAM) mondial au Maroc – FAO.
15. AZIKI S. (2004): Planification ascendante et développement local dans la région de Souss-Massa-Draa; Analyse d'un programme de gestion des ressources naturelles et gouvernance locale: plan d'action national de lutte contre la désertification. In: Résumés de la conférence: Recherche et développement en gestion intégrée des ressources hydriques au sud-est du Maroc. ORMVAO/IMPETUS. Ouarzazate, Maroc.
16. CHICHE. J (2006): Les nouvelles stratégies et les perspectives de l'élevage traditionnel au Maroc dans le contexte de la mondialisation. in Méditerranéen live stock production: uncertainties and opportunistes Zaragoza: CIHEAM / CITA / CITA Options Méditerranéennes: Série A. Séminaires Méditerranéens; n. 78 pages 71- 77.
17. CHICHE. J. (2002): Les savoirs et les pratiques des éleveurs. Concepts et notions. Rapport interne du projet PCBTHA/PNUD. Ouarzazate, Maroc.
18. Dictionnaire de la sociologie. (GILLES Ferréol et autres) Armand colin. Paris, 2 - ème édition 1995.



19. HAMMOUDI, M. (2000) : Face aux effets de la sécheresse, à travers les expériences du Projet du Développement des Parcours et de l'Élevage dans l'Oriental et du Programme de Protection et de Sauvegarde du Cheptel. DPA Oujda, Maroc.
20. HAMMOUDOU, M (2012) : La mise en place d'un nouvel agdal. Chronique d'une expérience sur un parcours de montagne des Ayt Sedrate du Dadés, In: Agdal Patrimoine Socio-écologique de l'Atlas marocain, Edité par L.Auclair, M.Alifriqui. Publication Institut Royal de la Culture Aazighe.P515-524.
21. HAMMOUDOU, M. (1994) : l'exploitation des terres à pâturage dans la moyenne vallée du Draa. ORMVAO/GTZ. Projet de lutte contre la désertification dans la vallée du Draa (rapport : 43 plus annexes).